مؤسسة الشام الإنسانية
Al Sham Humanitarian Foundation

دراسة عامة
مدينـة ديـر الزور

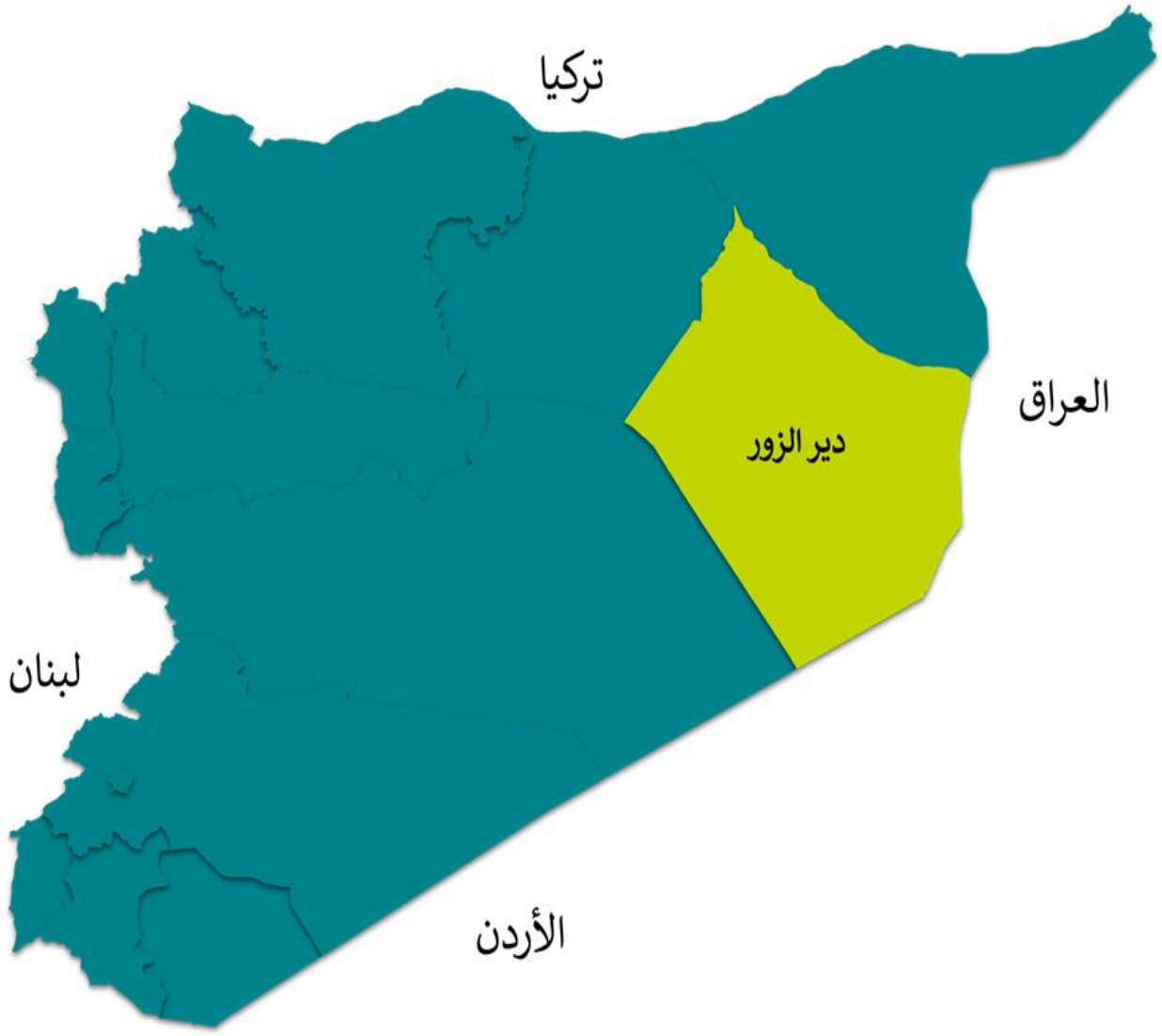
مؤسسة شام الإنسانية



تشرين الثاني 2026

شام الإنسانية
Sham Humanitarian
AHFrelief | AHF.ngo

مواقع الدراسة:	
1	دير الزور



1. خلفية الدراسة:

- تعد مدينة دير الزور من أكبر المدن في شرق سوريا ومركز محافظة دير الزور، وتقع على ضفاف نهر الفرات الذي شكّل على مدى قرون أساساً للحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتتميز المدينة بموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين مناطق الجزيرة السورية والبادية والحدود العراقية، ما جعلها مركزاً مهماً للتجارة والتنقل. وتشتهر دير الزور بمواردها الزراعية الغنية، ولا سيما زراعة القمح والشعير والقطن والخضروات، إضافة إلى الثروة الحيوانية. كما تُعرف المحافظة بامتلاكها أحد أهم حقول النفط والغاز في سوريا، الأمر الذي منحها أهمية اقتصادية كبيرة على المستوى الوطني. وقد ساهم التنوع الاجتماعي والثقافي لسكانها، إلى جانب إرثها التاريخي المرتبط بطريق الفرات والحضارات التي استقرت على ضفافه، في تشكيل هوية مميزة للمدينة.
- في المقابل، تمتلك المدينة مجموعة من المزايا الاستراتيجية الكبيرة:
  - نهر الفرات.
  - الأراضي الزراعية.
  - موقع استراتيجي على محور العراق–شرق سورية–وسط سورية.
  - القرب من حقول النفط والغاز.
  - قاعدة سكانية وشبكة عشائرية محلية قوية.
  - جامعة الفرات.
  - مطار دولي أعيد تشغيله في آب/أغسطس 2026.
  - إمكانية تطوير الصناعة الغذائية والتحويلية.
  - فرص واسعة في إعادة الإعمار والبنية التحتية.
  - إمكانية التحول إلى مركز تجاري ولوجستي لشرق سورية.
- في قطاع التعليم، تضررت العديد من المدارس إما بسبب الاستهداف المباشر أو نتيجة استخدامها لأغراض غير تعليمية خلال سنوات النزاع، ما أدى إلى خروج عدد كبير منها عن الخدمة أو عملها بطاقة محدودة.
- أما في القطاع الصحي، فقد تعرضت المراكز الصحية والمرافق الطبية لأضرار كبيرة في البنية الإنشائية والتجهيزات، إضافة إلى نقص الكوادر الطبية والخدمات الأساسية.
- في قطاع التغذية، تأثرت الحالة التغذوية للأسر في دير الزور نتيجة تراجع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكرار فترات النزوح وفقدان مصادر الدخل.
- أما في القطاع الزراعي، فقد تضررت سبل العيش الزراعية بشكل كبير نتيجة سنوات النزاع وتضرر البنية التحتية الداعمة للإنتاج الزراعي، بما في ذلك شبكات الري والآبار والمضخات والمعدات الزراعية.
- فيما يتعلق بقطاع المياه والإصحاح، فقد تضررت محطات ضخ المياه وشبكات التوزيع بشكل ملحوظ نتيجة الأعمال العدائية وغياب الصيانة لفترات طويلة. كما أن شبكات الصرف الصحي في العديد من المناطق أصبحت غير فعّالة أو متضررة، ما أدى إلى تسرب المياه الملوثة وتدهور الظروف البيئية والصحية داخل الأحياء السكنية.
- وفيما يخص قطاع الحماية، تواجه الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأطفال والنساء وكبار السن وذوو الإعاقة، تحديات متزايدة تتعلق بالوصول إلى الخدمات الأساسية والحصول على الدعم المناسب.

❖ إضافة إلى ذلك، تواجه المجتمعات في دير الزور تحديات اقتصادية ومعيشية كبيرة نتيجة فقدان مصادر الدخل وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الأنشطة الاقتصادية المحلية. هذا الواقع يزيد من اعتماد السكان على الدعم الإنساني ويحد من قدرتهم على إصلاح أو إعادة تأهيل المرافق المتضررة بشكل ذاتي، مما يبرز الحاجة إلى تدخلات إنسانية وتنموية تركز على إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية وتعزيز قدرة المجتمعات على التعافي والاستقرار.

2. منهجية و أهداف الدراسة:

2.1. هدف الدراسة:

❖ هدف هذه الدراسة إلى إعداد صورة تحليلية شاملة ومحدّثة عن الواقع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والخدمي والإنساني في مدينة دير الزور، من خلال دراسة الظروف المعيشية للسكان، وتحليل آثار النزاع والنزوح والعودة على المجتمعات المحلية والبنية التحتية والخدمات الأساسية، وتحديد الاحتياجات والفجوات والأولويات ذات الصلة بالتعافي المبكر وإعادة التأهيل والتنمية المحلية. وتسعى الدراسة إلى توفير قاعدة معلومات مرجعية تستند إلى البيانات الميدانية والمصادر الثانوية الموثوقة، بما يدعم التخطيط القائم على الأدلة، وتوجيه الموارد، وتصميم التدخلات الإنسانية والتنموية وفقاً للاحتياجات الفعلية للسكان.

❖ الأهداف الخاصة:

- توصيف الواقع الديموغرافي والاجتماعي للسكان، بما يشمل التغيرات السكانية والنزوح والعودة، وخصائص الأسر والفئات الأكثر ضعفاً.
- تحليل الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر، بما في ذلك مصادر الدخل وفرص العمل والبطالة والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وسبل العيش.
- تقييم حالة البنية التحتية والمرافق العامة، بما يشمل المساكن والمدارس والمراكز الصحية وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والجسور والأسواق.
- تحليل مدى توافر الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إليها وجودتها وقدرتها على تلبية احتياجات السكان، مع تحديد العوائق المادية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من الوصول إليها.
- تحديد المخاطر الإنسانية ومخاطر الحماية، بما في ذلك مخلفات الحرب والألغام، وفقدان الوثائق المدنية، ومخاطر حماية الطفل، والإعاقة، والضغوط النفسية والاجتماعية، وغيرها من المخاطر التي تثبتها البيانات.
- دراسة احتياجات الفئات المختلفة، بما فيها النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون والعائدون والأسر الأشد ضعفاً، مع مراعاة الفروق بين الأحياء والمناطق السكنية.
- تحليل أبرز العوامل التي تؤثر في استدامة عودة السكان واستقرارهم، بما يشمل السكن والخدمات والأمن وفرص العمل وسبل العيش والتماسك الاجتماعي.
- تحديد أولويات إعادة التأهيل والتعافي المبكر وفقاً لحجم الاحتياج، وشدة الأضرار، وعدد السكان المتأثرين، وإمكانية التنفيذ، والاستدامة المتوقعة.
- تحديد الفجوات المعلوماتية والاحتياجات التي تتطلب دراسات قطاعية متخصصة أو تحققاً ميدانياً إضافياً.

- تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ، مدعومة بالأدلة، تساعد الجهات الإنسانية والتنموية والسلطات المحلية والجهات المانحة على وضع خطط تدخل تتناسب مع الاحتياجات الفعلية لمدينة دير الزور..

❖ وتهدف الدراسة كذلك إلى توفير بيانات ومعلومات قائمة على الأدلة يمكن الاستناد إليها في تحديد أولويات التدخل، وتوجيه التخطيط للبرامج والمشاريع الإنسانية والتعافي المبكر، ودعم مؤسسة شام الإنسانية في تطوير استجابات أكثر ملاءمة لاحتياجات السكان في مدينة دير الزور، بما يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز الظروف المعيشية للأسر المتضررة.

2.2. المنهجية:

قام فريق المراقبة والتقييم باتباع المنهجية والخطوات التالية في إعداد الدراسة البحثية:

❖ المراجعة المكتبية: أجرى فريق المراقبة والتقييم مراجعة مكتبية للبيانات الثانوية من التقارير والوثائق المتعلقة بالوضع الإنساني في مدينة دير الزور حيث تم مراجعة العديد من المراجع (مرفقة في فقرة المراجع).

❖ الإعداد والتحضير: تم تصميم استبيان شبه منظم قبل قسم المراقبة والتقييم على Kobo Tool-box لتسهيل جمع البيانات ولمعالجة الأهداف المذكورة أعلاه، ركز الاستبيان على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة واحتياجات البنى التحتية في المدينة (المدارس، المراكز الصحية، محطات المياه والصرف الصحي) الحالة الصحية والتغذوية، تم شرح أهمية الدراسة وأهدافها لفريق جمع البيانات وتم تنفيذ اختبار أولي للاستبيان للتحقق من وضوح الأسئلة وصلاحيتها في جمع البيانات المطلوبة وتم تعديل الاستبيان بناءً على ملاحظات الفريق الميداني. تم التنسيق مع السلطات المحلية للحصول على الموافقة لإجراء الدراسة البحثية.

❖ جمع البيانات: قام فريق المراقبة والتقييم في مؤسسة شام الإنسانية بإجراء جمع البيانات المطلوبة في مدينة دير الزور، من خلال مقابلات مع قادة المجتمع والخبراء الرئيسين خلال الفترة حزيران وتموز، تم الحصول على الموافقة من المسؤولين والخبراء الرئيسيين الذين تمت مقابلتهم (167 شخص)، مع الأخذ بعين الاعتبار ان نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث مما يحد من تعميم النتائج على جميع فئات المجتمع بشكل متساوٍ.

❖ تنظيف وتحليل البيانات وإعداد الدراسة: تمت مراجعة وتنظيف جميع البيانات التي تم جمعها لضمان خلوها من الأخطاء والتكرار، مع التحقق من اتساق المعلومات وجودتها باستخدام برنامج Excel استغرقت عملية التنظيف 4 أيام عمل، تم تحليل البيانات وعرض النتائج على شكل مخططات وجداول بيانية لتسهيل قراءتها، تم إعداد دراسة سردية بعد الانتهاء من تحليل البيانات من قبل منسق المراقبة والتقييم ثم تمت الموافقة عليه من قبل مدير الجودة. تمت مشاركة الدراسة البحثية مع الإدارات ذات الصلة في 2026/11/5.

❖ المبادئ التي تمت مراعاتها أثناء إعداد التقرير:

- العمل دون ضرر: حماية مصادر المعلومات من خلال الالتزام بالممارسات المتعلقة بالخصوصية والسرية والحماية الشخصية.
- الصلاحية: تم تحديث البيانات التي تم جمعها بشهر حزيران وتموز مع السلطات المحلية وقادة المجتمع في نهاية شهر تشرين الأول لضمان الحصول على نتائج ذات مصداقية.
- النزاهة: التعامل مع جميع المجيبين الذين أجريت معهم المقابلات بلياقة واحترام في جميع الأوقات.

- الموافقة المستنيرة من المجيبين على اجراء التقييم وعلى استخدام أي معلومات قدموها.
- المشاركة: مشاركة نتائج التقييم مع الزملاء في البرامج والمنح، السلطات المحلية وقادة المجتمع.

2.3. العينة:

❖ لضمان تمثيل العينة لجميع شرائح السكان في مدينة دير الزور، تم اختيار مسؤولين من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل. في قطاع المأوى تمت مقابلة (مختار، مسؤول في إدارة الطوارئ والكوارث، مسؤول في المكتب الخدمي، مهندس مدني /عمارة، موظف في المجلس البلدي)، في قطاع التعليم تمت مقابلة (المسؤول الهندسي في مديرية التربية، مختار، مدرس، مدير مدرسة، مشرف تربوي، موظف في مديرية التربية)، في قطاع الزراعة تمت مقابلة (خبير زراعي، مختار، مسؤول في جمعية فلاحية، مسؤول وحدة ارشادية، مهندس زراعي، موظف في الزراعي)، في قطاع الصحة تمت مقابلة (المسؤول الهندسي في مديرية الصحة، صيدلي، طبيب، فني صحي، مختار، مسؤول منشأة صحية، موظف في مديرية الصحة)، في قطاع المياه والاصحاح تمت مقابلة (المسؤول الهندسي لمحطات المياه، فني شبكات في محطات المياه، مختار، مسؤول المكتب الخدمي، مسؤول مياه، مسؤول نظافة، مهندس مياه)، في قطاع الحماية تمت مقابلة (داعم نفسي، محام، مختار، مدرس، مدير مدرسة، موظف حماية، موظف في الشؤون الاجتماعية)، في قطاع التغذية تمت مقابلة (اخصائي تغذية، خبير زراعي، فني صحي، مختار، موظف في البلدية، موظف في مديرية التموين، موظفي مشروع تغذية)، كمصادر رسمية للبيانات للحصول على معلومات موثوقة وجديرة بالثقة بالإضافة لاطلاعهم على التطورات في مدينة دير الزور:

المحافظة	المنطقة	الناحية	البلدة
دير الزور	دير الزور	دير الزور	دير الزور

❖ تمت مقابلة 167 من الخبراء الرئيسيين وفق المعلومات التالية:

جنس المجيب				
جنس مدلي البيانات	ذكر	112	انثى	55

القطاعات		
أعداد المجيبين من كل قطاع	قطاع المأوى	21
	قطاع التعليم	22
	قطاع الزراعة	25
	قطاع الصحة	35
	قطاع المياه والاصحاح	18
	قطاع الحماية	29
	قطاع التغذية	16
	مسؤول الاحصاء	1

3.4. ضمان جودة البيانات:

❖ اتبعت مؤسسة شام الإنسانية الأساليب والخطوات الرئيسية لضمان جودة البيانات:

- تلقت جميع الفرق الميدانية المشاركة في جمع البيانات تدريباً مسبقاً على الاستبيان.
- سبق الاستبيان استخدام برنامج Kobo Toolbox الذي ساعد على تجنب إدخال البيانات غير الضرورية.
- تم تنقيح البيانات لجميع الاستبيانات للتأكد من أن الأرقام تعكس الواقع على أرض الواقع.
- أشرف منسق المراقبة والتقييم إشرافاً كاملاً على عملية جمع البيانات وراقبها عن كثب.

3. وصف مدينة ديرالزور:

3.1. الموقع الجغرافي والحدود والمناخ:



❖ تقع مدينة دير الزور في شرق سورية على الضفة الجنوبية/اليمنى لنهر الفرات، ضمن وادي الفرات الأوسط، وتشكل مركز محافظة دير الزور.

❖ تقع المدينة تقريبًا عند: 35.33°شمالًا، 40.15° شرقًا، ويمنحها موقعها على الفرات أهمية جغرافية استثنائية؛ إذ تجمع بين:

- البيئة النهرية والزراعية.
- البادية والمناطق شبه الصحراوية.
- طرق النقل المتجهة شرقًا نحو العراق.
- الطرق المتجهة غربًا نحو تدمر وحمص ودمشق.
- المحاور المتجهة شمالًا نحو الرقة والجزيرة السورية.

❖ تاريخيًا، كان الموقع نقطة التقاء لطرق التجارة بين حلب وبغداد ودمشق والموصل، وهو ما يفسر نشوء المدينة وتطورها كمركز تجاري.

❖ تتميز المنطقة بمناخ صحراوي/شبه صحراوي:

- صيف شديد الحرارة.

- شتاء معتدل إلى بارد نسبيًا.
- أمطار منخفضة ومتذبذبة.
- ارتفاع معدلات التبخر.
- تعرض للعواصف الغبارية.
- حساسية شديدة للجفاف.

ويمثل المناخ أحد أكبر القيود على الزراعة خارج المناطق المروية.

❖ وفي السنوات الأخيرة أصبح تغير المناخ والجفاف وانخفاض الموارد المائية من أهم المخاطر التنموية، رغم تحسن الموسم المطري 2026/2025 مقارنة بالسنوات السابقة.

3.2. التاريخ والأهمية الاستراتيجية

❖ تُعدّ مدينة دير الزور إحدى أبرز المراكز الحضرية في شرق سورية، وقد اكتسبت أهميتها التاريخية والجغرافية من موقعها على الضفة الغربية لنهر الفرات، الذي شكّل عبر قرون طويلة محورًا للاستقرار البشري والتبادل التجاري والتواصل بين بلاد الشام وبلاد الرافدين .ولا يمكن فهم تطور المدينة بمعزل عن محيطها الأوسع في وادي الفرات، الذي شهد قيام مراكز حضارية قديمة، من أبرزها مملكة ماري، الواقعة في تل الحريري جنوب شرقي المدينة الحديثة، ومدينة دورا أوروبوس قرب الصالحية .وقد أدت هذه المراكز أدوارًا مهمة في التجارة والإدارة والتفاعل الثقافي بين حضارات المنطقة، إلا أنها تمثل مواقع تاريخية مستقلة عن مدينة دير الزور الحديثة، ولا ينبغي الخلط بينها عند تناول تاريخ نشأة المدينة وتطورها العمران.

❖ وفي أواخر العهد العثماني، شهدت دير الزور نموًا ملحوظًا ارتبط بموقعها على طرق القوافل وبحركة التجارة على طول الفرات، إلى جانب دورها الإداري والعسكري .وتشير دراسة تاريخية منشورة في International Journal of Middle East Studies إلى أن المدينة شهدت توسعًا سكانيًا وتجاريًا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ ارتفع عدد سكانها، وفق تقديرات تاريخية أوردتها الدراسة، من نحو 5,000نسمة في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى نحو 20,000نسمة بحلول أواخر تسعينياته .وقد ساهم استقرار التجار القادمين من مدن سورية وعراقية مختلفة في تعزيز مكانتها بوصفها مركزًا للتبادل التجاري وحركة الأشخاص والبضائع.

❖ خلال فترة الانتداب الفرنسي، ترسخت مكانة دير الزور بوصفها مركزًا إداريًا رئيسيًا في شرق سورية، واستمر ارتباط تطورها الحضري بوظيفتها التجارية وموقعها على الفرات .ويُعدّ الجسر المعلّق، الذي أُنشئ عام 1927، أحد أبرز معالم المدينة التاريخية والعمرانية، إذ مثّل عنصرًا مهمًا في الربط بين ضفتي النهر، كما أصبح لاحقًا رمزًا من رموز هويتها الحضرية.

❖ تنبع الأهمية الاستراتيجية المعاصرة لدير الزور من عدة عوامل مترابطة؛ أولها موقعها في شرق سورية وقربها من الحدود العراقية، بما يمنحها أهمية في حركة التنقل والتبادل التجاري والاتصال الإقليمي .وثانيها موقعها على نهر الفرات، الذي يرتبط بالاستقرار السكاني والأنشطة الزراعية والموارد المائية في المنطقة .وثالثها دورها بوصفها مركزًا حضريًا وخدميًا لسكان المدينة والمناطق المحيطة بها، الأمر الذي يجعل أداء المؤسسات الصحية والتعليمية وشبكات المياه والصرف الصحي والأسواق والبنية التحتية الحضرية ذا أهمية تتجاوز حدود الأحياء

السكنية للمدينة .وقد برز البعد الجيوسياسي والأمني لهذا الموقع بصورة أكبر خلال سنوات النزاع السوري، عندما أصبحت المحافظة مسرحًا لمواجهات عسكرية وتنافس بين أطراف محلية وإقليمية ودولية؛ غير أن التطورات التي شهدتها المحافظة لا تعني بالضرورة أن آثارها أو أنماطها كانت متطابقة في جميع أحياء المدينة.

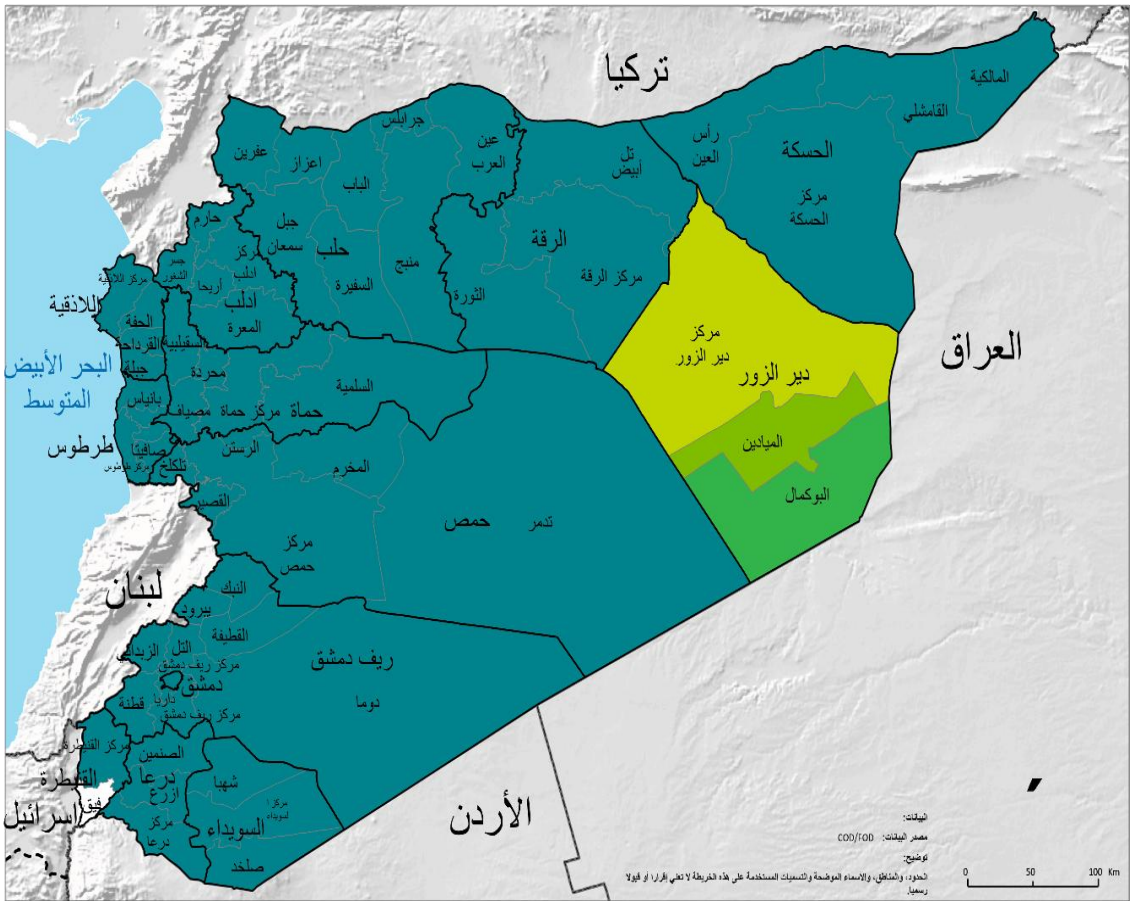
- وعليه، فإن الأهمية الاستراتيجية لدير الزور لا تقتصر على موقعها الجغرافي، بل تشمل أيضًا قيمتها التاريخية والثقافية، ووظيفتها بوصفها مركزًا حضريًا واقتصاديًا وخدميًا في شرق سورية .وقد جعلت سنوات النزاع وما رافقها من دمار ونزوح واضطراب في الخدمات والبنية التحتية من تعافي المدينة وإعادة تأهيل مرافقها العامة واستعادة وظائفها الاقتصادية والخدمية أولويات أساسية في مسار التعافي .ومن هذا المنطلق، يشكل فهم الخلفية التاريخية والجغرافية للمدينة مدخلًا ضروريًا لتقييم واقعها الراهن، وتحديد احتياجات سكانها، وتوجيه التدخلات المستقبلية نحو إعادة تأهيل البنية التحتية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز سبل العيش، وحماية الموروث العمراني والثقافي، استنادًا إلى بيانات ميدانية موثوقة ومحددة على مستوى المدينة.

3.3. السكان والديموغرافيا والنزوح والعودة والوضع الاجتماعي والعشائري:



- تُعد مدينة دير الزور المركز الحضري والإداري الرئيسي لمحافظة دير الزور، وتقع على ضفتي نهر الفرات .ولا تتوفر إحصاءات سكانية حديثة ودقيقة تحدد عدد سكانها لعام 2026، فيما تشير بيانات UN-Habitatالتاريخية إلى أن عدد سكانها قُدّر بنحو 247ألف نسمة عام 2015.وقد شهدت المدينة تغيرات ديموغرافية كبيرة نتيجة النزوح والعودة وتضرر المناطق السكنية.
- تعرضت المدينة منذ عام 2011لموجات نزوح واسعة نتيجة العمليات العسكرية والحصار وتدهور الأوضاع المعيشية، ولا سيما خلال الفترة 2015–2017.وأدى ذلك إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، وتراجع النشاط الاقتصادي والخدمي، وتضرر النسيج الاجتماعي، مع انتقال العديد من الأسر إلى مناطق أخرى داخل سورية وخارجها.
- شهدت المدينة منذ كانون الأول 2024تحركات سكانية مرتبطة بعودة بعض الأسر التي سبق أن نزحت إلى مناطق أخرى داخل سورية أو خارجها .ورغم تسجيل أعداد كبيرة من العائدين إلى محافظة دير الزور عموماً، لا تتوفر إحصاءات دقيقة تفصل أعداد العائدين إلى المدينة عن بقية مناطق المحافظة .ولا تزال استدامة العودة مرتبطة بتوافر السكن والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش. تواجه الأسر العائدة تحديات متعددة، أبرزها تضرر المساكن والبنية التحتية، ومحدودية خدمات المياه والكهرباء والصحة والتعليم، وضعف فرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة .كما تشكل الألغام ومخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة مخاطر على سلامة السكان، وتحد من إمكانية العودة الآمنة إلى بعض المناطق.

- يتسم النسيج الاجتماعي في مدينة دير الزور بطابع عائلي وعشائري واضح، حيث تؤدي الروابط الأسرية والعشائرية دوراً مهماً في التضامن الاجتماعي والتكافل والوساطة المجتمعية .وترتبط عائلات المدينة بعلاقات اجتماعية واقتصادية مع البلدات والقرى المحيطة بها، ما يعزز الامتدادات الاجتماعية عبر المنطقة .ولا تتوفر بيانات حديثة وموثوقة تحدد نسب المكونات أو التوزيع العشائري داخل المدينة.
- تتبع مدينة دير الزور منطقة دير الزور حيث تنقسم محافظة دير الزور إدارياً إلى ثلاث مناطق رئيسية هي دير الزور والميادين والبوكمال.



- وتمثل مدينة دير الزور المركز الإداري والخدمي الرئيسي للمحافظة، إضافة إلى دورها في التعليم والصحة والتجارة والربط بين ضفتي نهر الفرات.
- وتتميز جغرافية المدينة بامتدادها على ضفاف نهر الفرات، الذي يشكل عنصرًا أساسيًا في تكوينها العمراني، إلى جانب الأراضي الزراعية المحيطة والمناطق شبه الصحراوية .كما يرتبط موقعها بشبكات الطرق التي تصلها بمناطق الرقة والحسكة والميادين والبوكمال، ما يعزز دورها مركزًا للنقل والخدمات والتبادل التجاري في شرق سورية

3.4. الآثار والسياحة والتراث:

- تمتلك دير الزور ومحيطها قيمة أثرية وتراثية مهمة، مستفيدة من موقعها على نهر الفرات وامتدادها ضمن واحدة من أقدم مناطق الاستقرار البشري. ومن أبرز المواقع: ماري، دورا أوروبوس، الحلبية، زلبية، الرحبة، إضافة إلى

عدد من المواقع الأثرية المرتبطة بالفرات. وقد أُدرجت ماري ودورا أوروبوس ضمن القائمة التمهيدية للتراث العالمي لدى اليونسكو.

- ❖ وتوفر هذه الأصول فرصة لتطوير قطاع سياحي وثقافي تدريجي، من خلال إنشاء مسار سياحي إقليمي يربط دير الزور بالفرات والحلبية وماري ودورا أوروبوس وصولا إلى البوكمال، بما يمكن أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلي والخدمات المرتبطة بالسياحة.
- ❖ إلا أن تطوير السياحة يتطلب أولا إزالة مخلفات الحرب والألغام، حماية المواقع الأثرية، تحسين الطرق والوصول، تطوير مرافق الإقامة وخدمات الزوار، وتأهيل المتاحف وتوثيق التراث، كما ينبغي أن تراعي مشاريع إعادة الإعمار الحفاظ على ما تبقى من النسيج العمراني والتراثي للمدينة، بحيث لا تقتصر إعادة البناء على إنشاء مبانٍ حديثة، بل تحافظ على هوية دير الزور العمرانية والثقافية.
- ❖ أولويات 2026–2030 بما يخص الآثار والسياحة والتراث:
  - حماية وتوثيق المواقع الأثرية.
  - إزالة الألغام ومخلفات الحرب من المواقع ومسارات الوصول.
  - تحسين الطرق والبنية التحتية السياحية.
  - تطوير المتاحف ومراكز الزوار.
  - دعم خدمات الإقامة والمطاعم والنقل المحلي.
  - تطوير مسارات سياحية مرتبطة بالفرات والمواقع الأثرية.
  - إدماج الحفاظ على التراث والنسيج العمراني في خطط إعادة الإعمار.

3.5. السياق الأمني:

- ❖ يمكن وصف السياق الأمني في دير الزور خلال 2026 بأنه استقرار إداري متزايد مقابل هشاشة أمنية مستمرة. حيث سجل خلال الفترة من تشرين الأول 2025 إلى أيار 2026 نحو 482 حادثة أمنية، شملت 207 معارك، و135 حادثة انفجار، و140 حادثة عنف ضد المدنيين. وكان كانون الثاني 2026 الأكثر اضطرابا، فيما سجلت منطقة دير الزور أعلى عدد من الحوادث مقارنة بالميادين والبوكمال.
- ❖ وتتركز أبرز مصادر الخطر في النزاعات المحلية والعشائرية، إضافة إلى الألغام ومخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة.
- ❖ ويعد مركز مدينة دير الزور أكثر استقرارا نسبيا من بعض المناطق الريفية والصحراوية، إلا أن استمرار المخاطر الأمنية قد يؤثر على الوصول إلى الخدمات وتنفيذ المشاريع وحركة السكان والاستثمارات. لذلك، يتطلب توسيع برامج التعافي وإعادة الإعمار تحسين إزالة الألغام، وحماية الطرق والمنشآت، وتعزيز الشرطة المدنية وتوحيد الأجهزة الأمنية، إلى جانب الحد من انتشار السلاح وتعزيز آليات إدارة النزاعات المحلية.

3.6. السياق الاقتصادي:

- اعتمد اقتصاد دير الزور قبل الحرب على مزيج من الزراعة والتجارة والنفط والخدمات والنقل والصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بالمواد الخام المحلية. وأدت سنوات الحرب إلى تراجع الإنتاج وتعطل جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية وتضرر البنية التحتية والأسواق.



- وفي 2026، بدأت تظهر بوادر تعافٍ اقتصادي مدفوعة بشكل رئيسي بإعادة الإعمار والزراعة والتجارة والخدمات وقطاع النفط والطاقة، إلا أن التعافي لا يزال مقيدا بعدة تحديات.



- وينعكس ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل مباشر على الأسر، من خلال تآكل قيمة الدخل وزيادة حصة الإنفاق المخصصة للغذاء والسكن والنقل والطاقة والرعاية الصحية والتعليم. ويؤدي ذلك إلى تقليص الإنفاق على الاحتياجات غير الأساسية، والحد من قدرة الأسر على الادخار أو الاستثمار، وزيادة اعتماد الأسر ذات الدخل المحدود على الاقتراض أو المساعدات وشبكات الدعم. كما قد تدفع محدودية فرص العمل واستقرار الدخل بعض الأسر إلى تبني استراتيجيات تأقلم سلبية لتغطية احتياجاتها الأساسية.

- ويتمثل أحد المسارات المهمة للتعافي في الانتقال تدريجيا من الاعتماد على استخراج الموارد وبيعها كمواد أولية نحو تطوير سلاسل قيمة محلية تزيد القيمة المضافة وفرص العمل.
- ومن شأن هذا التحول أن يدعم تنويع الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل ودخل أكثر استقرارا، وزيادة القيمة المضافة داخل المحافظة، بما يعزز القدرة الشرائية للأسر ويدعم التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار خلال الفترة 2026–2030.

3.7. النفط والغاز والكهرباء والطاقة:



- تُعد دير الزور من أهم مناطق الموارد الهيدروكربونية في سورية، وتضم حقولاً ومنشآت رئيسية، أبرزها العمر النفطي، التنك، وكونيكو الغازي، إلى جانب مرافق وخطوط للنقل والمعالجة. وفي كانون الثاني 2026، انتقلت السيطرة على عدد من الحقول الرئيسية، ومنها العمر وكونيكو، إلى الحكومة، مع بدء تقييم الاحتياجات المرتبطة بإعادة تأهيلها.
- يمثل قطاع النفط فرصة اقتصادية مهمة، إلا أن الاستفادة منه تتطلب استثمارات في إعادة تأهيل الآبار والمنشآت، وإصلاح خطوط النقل ووحدات المعالجة، وتأمين المنشآت، وتوفير المعدات والخدمات الهندسية. ويمكن تعظيم الأثر المحلي من خلال تطوير تجمع متخصص لخدمات النفط والغاز يشمل صيانة الآبار والمعدات النفطية واللحام والخدمات الكهربائية والميكانيكية والنقل والتخزين والتدريب الفني، بما يخلق فرص عمل محلية تتجاوز الوظائف المباشرة في استخراج النفط.
- الكهرباء والطاقة: تعرضت البنية الكهربائية في المدينة لأضرار واسعة خلال الحرب، شملت محطات التحويل والمحولات وشبكات الجهد المنخفض والخطوط المرتبطة بالري. وتشير بيانات UNDP/EUAA إلى أن نحو 25 مجتمعاً كانت خارج الشبكة العامة في بداية 2026، ما يحد من استقرار الخدمات والإنتاج الزراعي والاقتصادي.

3.8. المياه والصرف الصحي:



- يمثل قطاع المياه والصرف الصحي أولوية أساسية في دير الزور، نتيجة الأضرار التي لحقت بالمحطات والشبكات خلال سنوات النزاع، وضعف الكهرباء والتشغيل والصيانة. وتؤثر هذه التحديات على انتظام وصول السكان إلى المياه، وترفع الاعتماد على الصهاريج كحل مؤقت، بما يزيد التكلفة ويحد من استدامة الخدمة.

- كما يشكل ضعف شبكات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة خطرا على الصحة العامة والبيئة، خصوصا مع أهمية نهر الفرات كمصدر رئيسي للمياه والزراعة. لذلك، يتطلب التعافي معالجة منظومة المياه والصرف والري بصورة مترابطة، مع تحسين جودة المياه وحماية الموارد المائية.
- من أهم أولويات التعافي في الفترة المقبلة:
  - إعادة تأهيل محطات وشبكات المياه وتقليل الفاقد .
  - الحد من الاعتماد على الصهاريج وتطوير مصادر مياه مستدامة .
  - استخدام الطاقة الشمسية لدعم تشغيل الآبار ومحطات الضخ .
  - إعادة تأهيل شبكات ومحطات الصرف الصحي وتحسين معالجة المياه العادمة .
  - تعزيز مراقبة جودة المياه وحماية نهر الفرات من التلوث .
  - إعادة تأهيل شبكات الري وتحسين كفاءة استخدام المياه .
  - تعزيز قدرات التشغيل والصيانة لضمان استدامة الخدمات.
- تعرض قطاع المياه والإصحاح في مدينة دير الزور لأضرار كبيرة نتيجة سنوات الصراع، شملت مرافق إنتاج وضخ المياه وشبكات توزيع المياه وشبكات الصرف الصحي. وتؤكد مصادر الأمم المتحدة أن البنية التحتية الحضرية للمدينة تضررت بدرجة كبيرة، وأن قطاع الصرف الصحي كان من أكثر القطاعات تأثراً.
- وتشير بيانات UN-Habitatالخاصة بمدينة دير الزور إلى أن نحو 40%من كامل طول شبكة الصرف الصحي في المدينة تعرض للضرر، وأن الوصول إلى خدمات الصرف الصحي انخفض بما يصل إلى 40%.
- كما يوضح تحليل بيئي صادر عن UN-Habitat أن شبكة الصرف الصحي في دير الزور كانت تمتد لنحو 435كم وتغطي قرابة 90% من المدينة قبل الثورة السورية، وأنها أصبحت تعمل بكفاءة منخفضة تُقدّر بنحو 50–60% وفق بيانات الدراسة. كما تشير الدراسة إلى تصريف كميات كبيرة من مياه الصرف غير المعالجة إلى نهر الفرات .
- أما في قطاع مياه الشرب، فتظل محطة الفرات العملاقة منشأة استراتيجية لتأمين المياه لمدينة دير الزور والمناطق المحيطة. وخلال فيضانات نهر الفرات في أيار/حزيران 2026، دعمت اليونيسف إجراءات حماية المحطة، التي كانت تؤمن المياه لنحو 400ألف شخص في مدينة دير الزور والمناطق المتأثرة الأخرى. وفي 1 حزيران/يونيو 2026، أعلنت وزارة الطاقة أن محطة الفرات عادت إلى كامل طاقتها الإنتاجية، مع قدرة معلنة تبلغ 60,000م³ يومياً.
- وتوضح اليونيسف أن تدهور خدمات المياه في سوريا يرتبط، من بين أمور أخرى، بتلوث المياه الناتج عن أضرار وتسربات شبكات الصرف الصحي وعدم كفاية مستويات الكلورة.
- وفي دير الزور تحديداً، وثقت اليونيسف خلال استجابة تفشي الكوليرا عام 2022 الحاجة إلى تعزيز عمليات كلورة المياه، حيث تم توفير هيبوكلوريت الصوديوم وزيادة جرعات التعقيم في مناطق حضرية وريفية من المحافظة.
- كما تشير دراسة UN-Habitat إلى وجود ارتباط بين تدهور شبكة الصرف الصحي ومخاطر تلوث مصادر المياه في المدينة.

3.9. البنية التحتية والطرق والجسور:



- تمثل البنية التحتية للنقل أحد أبرز متطلبات التعافي في دير الزور، حيث تشكل الجسور على نهر الفرات نقطة اختناق رئيسية أمام حركة السكان والبضائع وربط أجزاء المدينة ومحيطها. وتشير تقييمات UNDPمطلع 2026 إلى حاجة الجسور الرئيسية إلى إعادة التأهيل، ما يجعل استعادة الربط بين ضفتي الفرات أولوية للبنية التحتية والاقتصاد المحلي.
- ويُعد جسر السياسية من أبرز مشاريع إعادة التأهيل الجارية. يبلغ طوله نحو 400 متر ويتكون من 11 فتحة، انهارت منها ست فتحات بالكامل، فيما تحتاج الفتحات الخمس المتبقية إلى الصيانة والتأهيل.
- وبالتوازي، تمثل الطرق الرئيسية أولوية لربط دير الزور بالمراكز الاقتصادية والمحافظات المجاورة، ولا سيما دمشق–تدمر–دير الزور، الرقة–دير الزور، ودير الزور–الميادين–البوكمال–الحدود العراقية. وتتجاوز أهمية هذه المحاور الجانب المروري، لارتباطها بحركة التجارة والإمدادات الزراعية والغذائية، ووصول السكان إلى الخدمات والأسواق، وتعزيز الترابط الاقتصادي مع العراق وبقية المحافظات.
- يمثل استئناف تشغيل مطار دير الزور الدولي خلال 2026 تطورا مهما في إعادة ربط المدينة بالمراكز المحلية والخارجية. يقع المطار على بعد نحو 7 كم جنوب شرق مركز المدينة، وأعيد تأهيله خلال عام 2026. وفي 5 آب 2026استقبل أول رحلة داخلية منتظمة من دمشق وأول رحلة دولية مجدولة من الكويت، بعد توقف طويل لحركة النقل الجوي.



- ومن المتوقع أن يسهم استئناف الرحلات الجوية في تحسين الاتصال الاقتصادي والخدمي، وتسهيل حركة السكان ورجال الأعمال والطلاب والكوادر الطبية، ودعم الاستثمار والتجارة والسياحة، وتعزيز عودة السكان، وتقليل عزلة دير الزور وشرق سورية. كما قد ينعكس تحسن الوصول الجوي والبري على النشاط التجاري وقيمة العقارات المرتبطة بالمناطق الاقتصادية والخدمية.

3.10. التجارة والأسواق والنقل:

- تتمتع دير الزور تاريخيا بدور تجاري مهم يخدم مناطق الفرات والبادية، ويوفر موقعها الجغرافي فرصة لإعادة تطوير هذا الدور ضمن مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. ويمكن للمدينة أن تتجه تدريجيا نحو تطوير مركز لوجستي وتجاري لشرق سورية يربط الإنتاج المحلي بالأسواق الداخلية والمعابر الحدودية، ويدعم حركة السلع والمنتجات الزراعية والصناعية.

- ويتطلب ذلك تطوير البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالتجارة، بما يشمل المستودعات ومخازن التبريد وأسواق الجملة ومراكز الحبوب والخضار والفواكه، إضافة إلى خدمات النقل والشحن والتخزين والخدمات الجمركية واللوجستية. ويمكن لهذا التوجه أن يعزز دور المدينة كمركز لتجميع وتخزين وتوزيع المنتجات، ويوفر فرصاً جديدة للقطاع الخاص والعمل المحلي.
- الأسواق ذات الأولوية:
  - الحبوب والمنتجات الزراعية.
  - الخضار والفواكه ومراكز التبريد.
  - المواشي والأعلاف.
  - مواد البناء ومستلزمات إعادة الإعمار.
  - قطع غيار السيارات والآليات والمعدات.
  - المواد الغذائية والسلع الأساسية.
  - المنتجات النفطية والخدمات المرتبطة بالقطاع الصناعي.

3.11. الصحة:



- يواجه القطاع الصحي في دير الزور تحديات مرتبطة بتضرر البنية التحتية، ونقص الكوادر والتجهيزات، وارتفاع الطلب على الخدمات، إلى جانب محدودية الخدمات التخصصية وصعوبة وصول سكان المناطق الريفية إلى المرافق الصحية. كما أن استمرار القيود التشغيلية تؤثر على قدرة النظام الصحي في شمال شرق سورية على تقديم خدمات منتظمة وشاملة.



- وخلال 2025، تركزت بعض التدخلات على دعم خدمات الطوارئ في المراكز الصحية الريفية وربطها بمستشفيات المدينة، إلى جانب تقديم تجهيزات ومساعدات طبية لمستشفى دير الزور الوطني. ويعكس ذلك أهمية تطوير منظومة صحية مترابطة بين الرعاية الأولية والمراكز الريفية والمستشفيات المرجعية داخل المدينة.
- أولويات التعافي الصحي 2026–2030:

✓ المرحلة الأولى – الخدمات الأساسية والحرجة:

- الإسعاف والطوارئ والجراحة.
- العناية المركزة.

- خدمات الولادة وحديثي الولادة والأطفال.
- غسيل الكلى.
- بنك الدم والمختبرات.
- تأهيل وتجهيز المرافق الصحية الأساسية.

✓ المرحلة الثانية – الخدمات التخصصية:

- علاج الأورام والسرطان، حيث أفادت مديرية الصحة نقلا عن المؤسسة السورية لعلاج سرطان الأطفال ورعايتهم بوجود 650 من البالغين المصابين بالسرطان و100 طفل اقل من 18 سنة. وأهم احتياجاتهم التي ذكروها:
  - الأدوية التحضيرية لزوم الجرع السرطانية: دكسا 8ملغ . 4ملغ، رايسك 40 ملغ فيال، ديفوميت 8ملغ . 4ملغ، أليرغال أو بديل، مضادات حموضة فموي (امبرازول)، مضادات اقياء فموي (ديفوميت)،
  - المستهلكات الطبية لزوم الجرع السرطانية: سيروم ملحي 1لتر+ نصف لتر، سيروم سكري 1لتر+ نصف لتر، ناقل سيروم + ناقل دم، جهاز ميكرو دريب، سيروم ملحي 100ملي، قثاطر وريدية مقاسات متعددة، سيرينغات (3مل +5مل+ 10مل+ 20مل)، بلاستر+ قطن + كحول +بوفيدون.
- أمراض القلب.
- الأعصاب.
- التأهيل والعلاج الفيزيائي.
- الصحة النفسية.
- الأطراف الصناعية.

❖ ويُفضّل أن يرتبط الاستثمار الصحي خلال المرحلة القادمة بتأهيل المرافق، وتوفير التجهيزات والكوادر، وتحسين الإحالة والنقل الطبي بين الريف والمدينة، بما يرفع قدرة النظام الصحي على الاستجابة للاحتياجات الحالية ويدعم عودة السكان واستقرارهم.

3.12. التعليم والجامعات:



❖ تمثل جامعة الفرات أحد أهم الأصول التعليمية في دير الزور، بما تضمه من تخصصات في الطب والهندسة والزراعة والعلوم والاقتصاد والحقوق والتربية والآداب والتمريض والطب البيطري، إضافة إلى التخصصات الهندسية الميكانيكية والكهربائية. وتوفر هذه القاعدة الأكاديمية أساساً يمكن البناء عليه لتعزيز دور المدينة كمركز للتعليم العالي والبحث العلمي في شرق سورية.

- وتبرز فرصة استراتيجية لربط التعليم العالي باحتياجات الاقتصاد المحلي وبرامج التعافي وإعادة الإعمار، من خلال تطوير التخصصات التطبيقية والبحثية المرتبطة بالموارد والقطاعات ذات الأولوية في المحافظة.
- التخصصات ذات الأولوية:
  - هندسة النفط والغاز.
  - هندسة المياه وإدارة الموارد المائية.
  - الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية.
  - الزراعة الحديثة والأمن الغذائي.
  - الصناعات الغذائية.
  - اللوجستيات وإدارة سلاسل الإمداد.
  - الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية.(GIS)
  - إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ.
  - إزالة الألغام ومخلفات الحرب.
- ويمكن لتعزيز هذه المجالات أن يساهم في توفير كوادر محلية مؤهلة، ودعم سوق العمل، وربط البحث العلمي باحتياجات إعادة الإعمار، وتقليل الاعتماد على الخبرات الخارجية خلال الفترة 2026–2030.

المدارس المتضررة					
المنطقة	اسم المدرسة المتضررة	الحالة التشغيلية للمدرسة في الوقت الحالي	عدد الطوابق	عدد الغرف الصفية والادارية	الكلفة التقديرية للترميم $
دير الزور	محمد الدرة للبنين	تعمل بشكل جزئي	2	10	70000
دير الزور	الغزالي	متوقفة بالكامل	3	25	150000
دير الزور	ثانوية التجارة الاولى	متوقفة بالكامل	2	12	100000
دير الزور	ثانوية النسوية الاولى	متوقفة بالكامل	2	14	100000
دير الزور	ثانوية علي الابراهيم	متوقفة بالكامل	3	28	200000
دير الزور	خالد بشار	متوقفة بالكامل	2	19	170000

3.13. الزراعة والثروة الحيوانية:

- تُعد الزراعة من القطاعات القابلة للتعافي نسبيا، لارتباطها المباشر بالاقتصاد المحلي والأمن الغذائي وفرص العمل، وتستند بصورة رئيسية إلى زراعة القمح والشعير والخضار والذرة والتمور والبساتين، إلى جانب القطن الذي كان من المحاصيل المهمة تاريخيا.

- خلال موسم 2025، قُدرت المساحة المزروعة بالقمح بنحو 13,606 هكتار، مع توقع استلام نحو 28 ألف طن. إلا أن الإنتاج ما يزال يتأثر بنقص مياه الري، وارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة والمبيدات، وتضرر شبكات الصرف، إضافة إلى مخلفات الحرب التي تحد من إمكانية استخدام بعض الأراضي.



- وخلال موسم 2026/2025، تحسنت معدلات الأمطار، لكنها ترافقت مع فيضانات ألحقت أضرارا بنحو 7,200 هكتار من الأراضي الزراعية في دير الزور خلال فترة الحصاد، ويعكس ذلك تعرض القطاع الزراعي لمخاطر مناخية متباينة تجمع بين الجفاف والفيضانات، ما يستدعي الانتقال من الاعتماد على الظروف المطرية إلى نهج أكثر تركيزا على إدارة المخاطر المناخية وتحسين كفاءة الري والصرف.
- أما الثروة الحيوانية، فتشكل مصدر دخل مهم للأسر الريفية وتشمل الأغنام والماعز والأبقار والدواجن. ويواجه القطاع ارتفاع تكاليف الأعلاف ونقصها، وضعف الخدمات البيطرية، ونقص المياه، وتدهور المراعي والجفاف، ما يؤثر على الإنتاج والدخل واستقرار سبل العيش.
- أولويات التعافي 2026–2030:
  - إعادة تأهيل شبكات الري والصرف الزراعي.
  - تحسين إدارة المياه وكفاءة الري.
  - دعم توفير المدخلات الزراعية بأسعار مناسبة.
  - تأهيل الأراضي المتضررة ومخلفات الحرب.
  - تطوير التخزين والتصنيع والتسويق للمنتجات الزراعية.
  - دعم سلاسل القيمة للحبوب والخضار والتمور والثروة الحيوانية.
  - تعزيز الخدمات البيطرية وتحسين إنتاج الأعلاف.
  - إدخال ممارسات زراعية أكثر قدرة على تحمل الجفاف والفيضانات.
  - تطوير أنظمة الإنذار المبكر وإدارة مخاطر المناخ.

3.14. السكن والعمران:

- أدت سنوات النزاع إلى أضرار واسعة في المساكن والبنية العمرانية في دير الزور، وتشير الدراسات إلى أن الصراع كان من أبرز أسباب أضرار المساكن في أجزاء واسعة من المحافظة.



- ولا تقتصر فجوة التعافي العمراني على إعادة بناء المساكن، إذ يرتبط استقرار الأسر وعودة السكان

بقدرة الأحياء على استعادة الخدمات والبنية التحتية الأساسية، بما يشمل المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والمدارس والأسواق والحدائق والنقل العام.

- ❖ لذلك، ينبغي أن تتجه عملية إعادة الإعمار نحو نهج التعافي على مستوى الحي، بحيث تتم إعادة تأهيل المساكن والخدمات والبنية التحتية بصورة متكاملة، بدل تنفيذ مشاريع منفصلة للمباني. ويساعد هذا النهج على تحسين جودة البيئة العمرانية، ودعم عودة السكان، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر احتياجا، وتعزيز قدرة الأحياء على التعافي المستدام خلال 2026–2030.
- ❖ أولويات التعافي العمراني:
  - إعادة تأهيل وإعمار المساكن المتضررة.
  - إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف والكهرباء.
  - تحسين الطرق والإنارة والنقل المحلي.
  - إعادة تأهيل المدارس والمرافق العامة.
  - تطوير الأسواق والمساحات العامة والحدائق.
  - إعطاء الأولوية للأحياء ذات الأضرار المرتفعة ومعدلات العودة الأعلى.
  - اعتماد تخطيط عمراني يربط السكن بالخدمات وفرص النشاط الاقتصادي.

3.15. التحديات والاحتياجات الأساسية حسب تحليل نتائج المقابلات:

- **السياق الاقتصادي:** بمقابلة 167 شخصاً من ممثلي المجتمع المحلي في مدينة دير الزور، بهدف التعرف على الواقع الاقتصادي ومستوى معيشة الأسر ومصادر دخلها وفرص العمل المتاحة، أظهرت نتائج تحليل الاستبيانات والمقابلات ما يلي: تشير النتائج إلى أن غالبية الأسر في المناطق المستهدفة تعيش في ظروف اقتصادية ضعيفة، حيث يقل دخلها الشهري عن 1.5 مليون ليرة سورية، إذ قدّر معظم المجيبين أن هذه الفئة تمثل أكثر من نصف الأسر، وقد تصل إلى ثلاثة أرباعها، مما يعكس انتشار الهشاشة الاقتصادية وانخفاض مستويات الدخل لدى شريحة واسعة من السكان. وفيما يتعلق باستقرار مصادر الدخل، أشار معظم المجيبين إلى أن أكثر من نصف الأسر تمتلك مصادر دخل ثابتة، في حين قدّر جزء آخر أن هذه الأسر تمثل ما بين ربع ونصف المجتمع المستهدف. ومع ذلك، فإن وجود مصادر دخل ثابتة لا يعني بالضرورة كفايتها لتغطية الاحتياجات المعيشية الأساسية، ولا سيما في ظل انخفاض مستويات الدخل وارتفاع الأعباء المعيشية. أما فيما يخص القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، بما يشمل الغذاء والصحة والنقل والمأوى، فقد أظهرت النتائج محدودية هذه القدرة لدى الأسر، حيث أفاد معظم المجيبين بأن أقل من نصف الأسر قادرة على تغطية احتياجاتها الأساسية، الأمر الذي يعكس ارتفاع مستوى الهشاشة الاقتصادية والمعيشية وصعوبة تأمين متطلبات الحياة اليومية. وفيما يتعلق بواقع البطالة، أشار معظم المجيبين إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في المدينة، مقدّرين أن أكثر من نصف الشباب يواجهون صعوبات في الحصول على فرص عمل. وتعكس هذه النتيجة محدودية فرص التشغيل المتاحة، وما يرتبط بها من تداعيات اقتصادية واجتماعية تؤثر في استقرار الأسر وقدرتها على تأمين مصادر دخل مستدامة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية توفير فرص التدريب

المهني وربط المهارات المكتسبة باحتياجات سوق العمل الفعلية، بما يعزز فرص تشغيل الشباب ويساعدهم على الانتقال من فرص العمل المؤقتة المرتبطة بالمشاريع إلى مصادر دخل أكثر استدامة.

- **قطاع المياه والصرف الصحي:** بمقابلة 18 شخصاً من ممثلي المجتمع المحلي والفاعلين في قطاع المياه والإصحاح، بهدف التعرف على أبرز التحديات والمشكلات والاحتياجات المرتبطة بخدمات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة في مدينة دير الزور، أظهرت نتائج تحليل الاستبيانات والمقابلات ما يلي: أكد جميع المجيبين وجود احتياج لصيانة وإعادة تأهيل شبكات المياه، مشيرين إلى مجموعة من التدخلات المطلوبة لتحسين كفاءة الشبكة واستمرارية تقديم الخدمة، أبرزها إصلاح الأنابيب المتضررة واستبدال الأنابيب التالفة، وإعادة تأهيل محطات الضخ، وتنظيف وتعقيم خزانات المياه، إلى جانب توسعة الشبكة لتشمل المناطق المحتاجة. كما أشاروا إلى أهمية تركيب أنظمة للطاقة الشمسية في محطات الضخ، وترميم آبار المياه الجوفية، بما يسهم في تحسين موثوقية مصادر المياه واستدامة تشغيلها. وفيما يتعلق بقطاع الصرف الصحي، أكد جميع المجيبين وجود احتياج لأعمال الصيانة وإعادة التأهيل، والتي تشمل استبدال الأنابيب التالفة وإصلاح المتضررة، وتنظيف الشبكات المسدودة، وصيانة غرف التفتيش، فضلاً عن إنشاء شبكات جديدة في المناطق التي تعاني من نقص التغطية، وتحسين أنظمة تصريف مياه الأمطار. كما أكد جميع المجيبين وجود تلوث بيئي ناتج عن مشكلات الصرف الصحي، الأمر الذي يبرز أهمية معالجة الأعطال والاختناقات في الشبكات وتحسين كفاءة خدمات الصرف الصحي للحد من المخاطر البيئية والصحية المرتبطة بها. وعلى صعيد التوعية الصحية وتعزيز ممارسات النظافة، أكد جميع المجيبين وجود حاجة إلى تنفيذ حملات توعية صحية تستهدف أفراد المجتمع، إلى جانب توزيع مواد النظافة، بما يسهم في تحسين الممارسات الصحية والوقائية والحد من المخاطر المرتبطة بتدهور خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. أما فيما يتعلق بإدارة وترحيل النفايات الصلبة، فقد أكد جميع المجيبين أن خدمات جمع وترحيل القمامة لا تغطي جميع المناطق والأحياء في المدينة، كما أشاروا إلى عدم توفر عدد كافٍ من حاويات القمامة لتلبية احتياجات السكان. وفي هذا السياق، حدد المجيبون مجموعة من الاحتياجات ذات الأولوية، تشمل زيادة عدد آليات جمع وترحيل النفايات، وصيانة وتشغيل الآليات الحالية، وتوزيع حاويات إضافية واستبدال التالف منها، إلى جانب إنشاء مكبات نظامية وآمنة، وإزالة المكبات العشوائية، وتأهيل وتوسعة المكبات الحالية. كما أشاروا إلى ضرورة زيادة عدد عمال النظافة، وإزالة الأنقاض ومخلفات الهدم، وتنفيذ حملات دورية للنظافة والتوعية المجتمعية، بما يعزز مستوى النظافة العامة ويحسن الواقع البيئي والصحي في المدينة.
- **البنية التحتية والطرق والجسور:** بمقابلة 21 شخصاً من ممثلي المجتمع المحلي، بهدف التعرف على واقع البنية التحتية والطرق والجسور واحتياجات الصيانة وإعادة التأهيل في مدينة دير الزور، أظهرت نتائج تحليل الاستبيانات والمقابلات ما يلي: فيما يتعلق بإنارة الطرق الخارجية خلال ساعات الليل، أظهرت النتائج تفاوتاً في مستوى توفر الإنارة، حيث أفاد معظم المجيبين بأن الإنارة متوفرة بشكل جزئي أو محدود في الطرقات، في حين أشار بعضهم إلى توفرها، مقابل عدد محدود أكد عدم توفرها. وتعكس هذه النتائج وجود حاجة إلى تحسين إنارة الطرق، بما يسهم في تعزيز السلامة المرورية وسهولة تنقل السكان خلال ساعات الليل. وفيما يخص حالة الطرق الرئيسية والفرعية، أكد جميع المجيبين وجود طرق تحتاج إلى أعمال صيانة أو إعادة تأهيل،

وقدّروا متوسط أطوال الطرق الرئيسية المتضررة بنحو 6.62 كم، مقابل 1.76 كم للطرق الفرعية. وتتمثل أبرز التدخلات المطلوبة، وفقاً للأولويات التي حددها المجيبون، في صيانة الحفر والشقوق وإعادة تأهيل الطرق وتزفيتها، وصيانة الأرصفة الجانبية وأنظمة تصريف المياه، إلى جانب تحسين إنارة الطرق، وصيانة أو استبدال الحواجز المتهالكة على جوانبها، وتأهيل الإشارات والعلامات المرورية، فضلاً عن توسيع بعض الطرق عند الحاجة. وعلى صعيد المباني الحكومية، أكد جميع المجيبين وجود مبانٍ حكومية متضررة جزئياً تحتاج إلى أعمال صيانة وإعادة تأهيل، وقدّروا متوسط عدد هذه المباني بنحو 39 مبنى. وتشمل أبرز الاحتياجات ترميم الجدران والأسقف، وتجديد الأرضيات، وتأهيل النوافذ والأبواب، وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، وإعادة تأهيل المرافق الصحية، فضلاً عن توفير الأثاث والتجهيزات المكتبية وصيانة الموجود منها، وتأهيل المصاعد والسلالم، بما يساهم في تحسين بيئة العمل ورفع جاهزية المباني الحكومية لتقديم خدماتها للمواطنين. وفيما يتعلق بالأسواق التجارية، أكد جميع المجيبين وجود أسواق متضررة جزئياً تحتاج إلى أعمال صيانة وإعادة تأهيل لضمان استمرارية نشاطها وتحسين بيئتها التشغيلية. وتتركز أبرز الاحتياجات في صيانة أنظمة الكهرباء والإنارة، وتأهيل شبكات تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي، وصيانة الأرصفة، إلى جانب صيانة أبواب المحلات التجارية وإعادة دهانها، بما يسهم في تحسين الظروف المادية للأسواق وتعزيز إمكانية استخدامها وممارسة الأنشطة التجارية فيها.

- **قطاع الصحة والتغذية:** بمقابلة 35 شخصاً من ممثلي المجتمع المحلي والفاعلين في قطاع الصحة، بهدف التعرف على الواقع الصحي للسكان وأبرز التحديات التي تواجههم في الوصول إلى الخدمات الصحية، إضافة إلى تحديد الاحتياجات الطبية والتغذوية ذات الأولوية، أظهرت نتائج تحليل الاستبيانات والمقابلات ما يلي: فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، أشار المجيبون إلى مجموعة من التحديات التي تواجه السكان عند محاولة الحصول على الخدمات الطبية، أبرزها ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وعدم توفر منشآت صحية متخصصة بالقرب من أماكن سكنهم، فضلاً عن طول فترات الانتظار للحصول على الخدمات، وصعوبة الوصول إلى المرافق الصحية نتيجة ارتفاع تكاليف النقل، الأمر الذي يحد من قدرة بعض السكان على الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة. أما فيما يتعلق بالاحتياجات الطبية ذات الأولوية، فقد حدد المجيبون الحاجة إلى توفير خدمات العناية المركزة للأطفال والبالغين كأولوية أولى، تليها العيادات الخارجية التخصصية، وتوفير الأدوية والتحاليل المخبرية وصور الأشعة مجاناً، إضافة إلى تعزيز خدمات العمليات الجراحية، وتوفير منظومة متكاملة لسيارات الإسعاف، وأقسام استشفاء للأطفال والبالغين، وتحسين خدمات أقسام الإسعاف. كما أشاروا إلى الحاجة إلى توسيع نطاق التدخلات الجراحية لتشمل تخصصات متعددة، أبرزها الجراحة العامة، وجراحة القلب والأوعية الدموية، والجهاز الهضمي، والعظام، والعيون، والأذن والأنف والحنجرة، والأعصاب، والتجميل، والجراحة النسائية. وفيما يخص العيادات الخارجية المجانية، برزت الحاجة إلى توفير خدمات تخصصية متنوعة تشمل الطب الداخلي العام، والجراحة العامة، وطب الأطفال، والنسائية، والعظام، والأذن والأنف والحنجرة، وأمراض القلب والصدر والأعصاب والجهاز الهضمي والمسالك البولية والعيون والجلدية والأسنان، إضافة إلى خدمات الصحة النفسية، بما يساعد على تحسين إمكانية حصول السكان على الاستشارات الطبية والتشخيص والعلاج دون تحمل أعباء مالية إضافية. وعلى صعيد

البنية التحتية الصحية، أشار معظم المجيبين إلى وجود منشآت صحية متضررة جزئياً تحتاج إلى أعمال صيانة أو إعادة تأهيل، مما يعكس الحاجة إلى تقييم حالة المرافق الصحية وتحديد التدخلات اللازمة لتحسين جاهزيتها وقدرتها على تقديم الخدمات الطبية. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي والقدرة على الحصول على الغذاء، أكد جميع المجيبين ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال الأشهر الأخيرة، كما أجمعوا على أن الأسعار الحالية لا تتناسب مع القدرة الشرائية للسكان، وأن التنوع الغذائي المتاح لا يلبي الاحتياجات بصورة كافية. وفي هذا السياق، حدد المجيبون مجموعة من أولويات الدعم الغذائي، تشمل توفير السلال الغذائية الشهرية والقسائم الغذائية، ودعم الخبز والطحين، وتعزيز الإنتاج الزراعي وتربية المواشي، إلى جانب توفير برامج دعم التغذية للأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات. أما فيما يتعلق بالتغذية، فقد أكد جميع المجيبين وجود حالات من سوء التغذية الحاد والمتوسط بين الأطفال والأمهات الحوامل، الأمر الذي يشير إلى وجود تحديات تغذوية تستدعي تعزيز خدمات الكشف المبكر والتشخيص والعلاج. كما أجمعوا على وجود حاجة إلى توفير فرق صحية جوالة أو مراكز متخصصة لعلاج سوء التغذية في المدينة، وتأمين المكملات الغذائية للأطفال، وتنفيذ برامج التوعية والتثقيف الغذائي، بما يسهم في تحسين الممارسات التغذوية والحد من مخاطر سوء التغذية لدى الفئات الأكثر ضعفاً.

- **قطاع التعليم:** قام فريق المراقبة بمقابلة 22 شخصاً من ممثلي المجتمع المحلي والفاعلين في قطاع التعليم، بهدف التعرف على الواقع التعليمي في مدينة دير الزور، ومستوى الالتحاق بالمدارس، وقدرة المؤسسات التعليمية على استيعاب الطلاب، وأبرز التحديات والاحتياجات التعليمية، وأظهرت نتائج تحليل الاستبيانات والمقابلات ما يلي: فيما يتعلق بالوضع التعليمي العام في المنطقة، وصف معظم المجيبين الوضع التعليمي بأنه مقبول، في حين قيّمه باقي المجيبين بأنه جيد، مما يشير إلى وجود مستوى مقبول من استمرارية العملية التعليمية، رغم التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية. أما فيما يخص التحاق الأطفال بالمدارس، فقد أشار معظم المجيبين إلى أن نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس تتراوح بين 70% و79% من إجمالي الأطفال في سن الدراسة، كما أكد جميع المجيبين وجود تفاوت في معدلات الالتحاق بالمدارس بين الذكور والإناث، الأمر الذي يستدعي الوقوف على أسباب هذا التفاوت وتحديد العوامل التي تؤثر في فرص الوصول المتكافئ إلى التعليم. وفيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية للمدارس، أفاد معظم المجيبين بأن المدارس الحالية قادرة على استيعاب الطلاب، ولكن مع وجود ضغط على الطلاب والكوادر التعليمية، في حين أشار عدد محدود إلى عدم قدرة المدارس على استيعاب جميع الطلاب. وبحسب تقديرات المجيبين، يوجد حالياً نحو 60 مدرسة داخل الخدمة في المنطقة، مقابل 20 مدرسة متضررة جزئياً تحتاج إلى أعمال ترميم وإعادة تأهيل، و24 مدرسة مدمرة كلياً وخارجة عن الخدمة. وعلى الرغم من عدد المدارس العاملة، أكد جميع المجيبين أنها غير كافية لتغطية احتياجات الطلاب، حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد نحو 52 طالباً، مما يعكس ارتفاع الكثافة الصفية والضغط على البنية التحتية التعليمية والكوادر التدريسية، ويؤكد الحاجة إلى توسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس وتحسين البيئة التعليمية. أما فيما يتعلق بأولويات التدخل والاحتياجات التعليمية، فقد جاءت أعمال ترميم وإعادة تأهيل المدارس في مقدمة الأولويات، تليها الحاجة إلى بناء مدارس جديدة أو إضافة صفوف دراسية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب. كما أشار المجيبون إلى أهمية توفير

القرطاسية والحقائب المدرسية والكتب والمناهج التعليمية، وإنشاء مساحات صديقة للأطفال وتوفير الألعاب والأنشطة التشجيعية داخل المدارس، إلى جانب تدريب المعلمين وتأهيلهم ورفع قدراتهم التعليمية. وشملت الاحتياجات أيضاً دعم برامج التعليم التعويضي للأطفال المتسربين، وتوفير خدمات النقل المدرسي، وإدخال وسائل تعليمية حديثة، وإنشاء مساحات مخصصة للأطفال وصالات للأنشطة المدرسية، بما يسهم في تحسين جودة البيئة التعليمية وتعزيز فرص الوصول إلى التعليم واستمرارية الأطفال فيه.

- **قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:** بمقابلة 25 شخصاً من ممثلي المجتمع المحلي والفاعلين في قطاع الزراعة، بهدف التعرف على أهمية النشاط الزراعي للسكان، وأبرز المحاصيل الزراعية والتحديات التي تواجه المزارعين، إضافة إلى تحديد الاحتياجات الزراعية ذات الأولوية، أظهرت نتائج تحليل الاستبيانات والمقابلات ما يلي: فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية والمحاصيل الرئيسية، أشار المجيبون إلى تنوع المحاصيل المزروعة في المنطقة، والتي تشمل محاصيل الحبوب، ولا سيما القمح والشعير والذرة، والمحاصيل الزيتية كالقطن ودوار الشمس، إضافة إلى المحاصيل العلفية مثل البرسيم والذرة العلفية والجلبان، والبقوليات والخضروات والأشجار المثمرة. ويعكس هذا التنوع تعدد الأنشطة الزراعية والإنتاجية في المنطقة، وأهمية دعم مختلف أنماط الإنتاج الزراعي بما يتناسب مع طبيعة الموارد والاحتياجات المحلية. أما فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المزارعين، فقد حدد المجيبون مجموعة من المعوقات المرتبطة بارتفاع تكاليف الإنتاج، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار البذور والأسمدة والمبيدات والوقود، إلى جانب ضعف القدرة الشرائية وصعوبة تغطية متطلبات العملية الإنتاجية. كما أشاروا إلى تحديات مرتبطة بالموارد المائية، أبرزها شح المياه وانخفاض مناسيبها، وضعف شبكات الري أو تضررها، فضلاً عن تأثير التغيرات المناخية، بما يشمل ارتفاع درجات الحرارة وحدوث موجات صقيع غير متوقعة، وانتشار الآفات والأمراض الزراعية، وتدهور خصوبة التربة وارتفاع ملوحتها. ومن التحديات الأخرى التي أشار إليها المجيبون انخفاض أسعار بيع المنتجات الزراعية مقارنة بتكاليف إنتاجها، وصعوبات النقل والوصول إلى الأسواق، وضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، ونقص خدمات الإرشاد الزراعي والدعم الفني، إضافة إلى تضرر بعض الأراضي الزراعية والبنية التحتية المرتبطة بالإنتاج، الأمر الذي يحد من قدرة المزارعين على استثمار أراضيهم وتحقيق عوائد اقتصادية مناسبة من الأنشطة الزراعية. وفيما يخص الاحتياجات الزراعية الحالية، حدد المجيبون مجموعة من الأولويات التي تتطلب التدخل والدعم، تشمل توفير مدخلات الإنتاج الزراعي، وتحسين الوصول إلى مصادر المياه وتأهيل أنظمة وشبكات الري، وتوفير المعدات والآليات الزراعية اللازمة، إلى جانب تقديم الدعم الفني والتدريب لتعزيز الممارسات الزراعية وتحسين الإنتاجية. كما برزت الحاجة إلى توفير الدعم المالي للمزارعين، وتحسين فرص التسويق وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، فضلاً عن إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية المتضررة، بما يسهم في دعم استمرارية النشاط الزراعي وتعزيز مساهمته في توفير مصادر الدخل وسبل العيش للسكان.
- **قطاع المأوى:** بمقابلة 21 شخصاً من ممثلي المجتمع المحلي في قطاع المأوى، بهدف تقييم حالة المباني السكنية وتحديد أبرز الاحتياجات والتدخلات المطلوبة، أظهرت النتائج وجود أضرار واسعة في المساكن وأزمة واضحة في توفر المأوى المناسب داخل المدينة. وفيما يتعلق بحجم الأضرار التي لحقت بالمباني السكنية، أفادت غالبية المجيبين بأن نسبة المنازل المتضررة كلياً تتراوح بين 50% و75%، كما أشار معظمهم

إلى أن نسبة المنازل المتضررة جزئياً تقع ضمن النطاق نفسه. وأكد جميع المجيبين وجود أزمة مأوى في المدينة، حيث قُدّر متوسط نسبة الأسر التي تعيش في مساكن غير مجهزة أو تفتقر إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المنازل التي لا تزال على الهيكل أو المتضررة جزئياً، بنحو 37.71.% وعند تحديد أولويات احتياجات المأوى، جاءت إزالة الأنقاض من الأحياء في مقدمة الأولويات، تلتها مساعدة الأسر على توفير الفرش والأثاث المنزلي، ثم تقديم دعم الإيجار أو المساعدات النقدية لتغطية تكاليفه، وإعادة تأهيل المنازل المتضررة جزئياً، وأخيراً إعادة بناء المنازل المدمرة كلياً. وفيما يخص المنازل المتضررة جزئياً، أكد جميع المجيبين وجود منازل تحتاج إلى أعمال صيانة وإعادة تأهيل، وقدّروا متوسط عددها بنحو 10,561 منزلاً. وتشمل أعمال التأهيل المطلوبة إصلاح التصدعات والتشققات في الجدران والأسقف، وتنفيذ الأسقف البيتونية، وإصلاح أو تجديد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، إضافة إلى توفير النوافذ والأبواب وصيانتها، وتركيب الأرضيات أو تجديدها. وقد بلغ متوسط الكلفة التقديرية لإعادة تأهيل المنزل الواحد نحو 3,355 دولاراً أمريكياً. وفي هذا السياق، أشار معظم المجيبين إلى أن الأسر غير قادرة على تحمل تكاليف الترميم، مما يعكس محدودية قدرتها على معالجة الأضرار السكنية بالاعتماد على مواردها الذاتية. أما فيما يتعلق بالمنازل المتضررة كلياً، فقد قُدّر متوسط عدد المنازل التي تحتاج إلى إعادة بناء بنحو 9,309 منازل. كما أكد جميع المجيبين ارتفاع أسعار الإيجارات خلال الفترة الأخيرة، الأمر الذي يزيد من الضغوط الاقتصادية على الأسر ويحد من قدرتها على الوصول إلى خيارات سكنية مناسبة.

3.16. الاستنتاجات والتوصيات:

- **السياق الاقتصادي:** يوصى بتنفيذ برامج دعم سبل العيش للأسر الأشد ضعفاً، من خلال تقديم مساعدات نقدية أو دعم معيشي مؤقت للأسر غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، بالتوازي مع دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير المنح أو القروض الميسّرة لبدء الأنشطة المدرة للدخل أو تطويرها. كما ينبغي تصميم برامج تدريب مهني وتقني للشباب والنساء، استناداً إلى تحليل احتياجات سوق العمل المحلي، وربط التدريب بفرص التوظيف والتدريب العملي والتلمذة المهنية لدى أصحاب الأعمال، مع تقديم أدوات ومستلزمات العمل عند الحاجة. ويوصى أيضاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة المحلية لتوفير فرص عمل مؤقتة ومستدامة، ودعم سلاسل الإنتاج والتسويق والأنشطة الاقتصادية المحلية، إلى جانب تقديم خدمات التوجيه المهني والتشغيل ومتابعة المستفيدين بعد انتهاء التدريب لضمان استمرارية فرص الدخل وتحسين قدرة الأسر على تغطية احتياجاتها الأساسية.
- **المياه والصرف الصحي:** يوصى بإجراء تقييم فني لشبكات المياه والصرف الصحي ومحطات الضخ والآبار، وإصلاح واستبدال الأنابيب المتضررة، وإعادة تأهيل محطات الضخ والخزانات وتنظيفها وتعقيمها، وتوسعة الشبكات لتشمل المناطق غير المخدّمة، وتركيب أنظمة طاقة شمسية لمحطات الضخ وترميم آبار المياه الجوفية. كما ينبغي تنظيف وصيانة شبكات الصرف الصحي وغرف التفتيش، وإنشاء شبكات جديدة وتحسين تصريف مياه الأمطار، ومعالجة الاختناقات ومصادر التلوث البيئي والصحي، إلى جانب تنفيذ حملات توعية صحية وتوزيع مواد النظافة. وفي مجال إدارة النفايات الصلبة، يوصى بزيادة آليات الترحيل وصيانة المتوفر منها، وتوزيع

حاويات إضافية واستبدال التالف، وزيادة عدد عمال النظافة، وإزالة المكبات العشوائية والأنقاض ومخلفات الهدم، وتأهيل وتوسعة المكبات النظامية وتوفير مواقع آمنة للتخلص من النفايات، مع تنظيم جداول دورية للجمع والترحيل وتنفيذ حملات نظافة وتوعية مجتمعية، وتعزيز التنسيق مع الجهات المحلية لضمان استدامة الخدمات.

- **البنية التحتية والطرق والجسور:** يوصى بإجراء تقييم فني للأضرار وتحديد أولويات التدخل، والعمل على تحسين إنارة الطرق الخارجية وتركيب أو صيانة وحدات الإنارة بما يعزز السلامة المرورية والتنقل الليلي. كما ينبغي صيانة وإعادة تأهيل الطرق الرئيسية والفرعية المتضررة، من خلال معالجة الحفر والشقوق وإعادة التزفيت، وصيانة الأرصفة وأنظمة تصريف المياه، واستبدال الحواجز المتهالكة، وتأهيل الإشارات والعلامات المرورية، وتوسعة الطرق عند الحاجة. وبالنسبة للمباني الحكومية، يوصى بترميم الجدران والأسقف وتجديد الأرضيات والنوافذ والأبواب، وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والمرافق الصحية، وتوفير الأثاث والتجهيزات المكتبية وصيانة الموجود منها، وتأهيل المصاعد والسلالم. أما الأسواق التجارية، فيوصى بإعادة تأهيل أنظمة الكهرباء والإنارة وشبكات تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي، وصيانة الأرصفة وأبواب المحلات وإعادة دهانها، بما يضمن تحسين بيئة الأسواق واستمرارية النشاط التجاري.
- **الصحة والتغذية:** يوصى بتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية من خلال دعم تكاليف العلاج والنقل، وتوفير خدمات صحية متخصصة بالقرب من التجمعات السكانية، وتقليل فترات الانتظار. كما ينبغي تطوير خدمات العناية المركزة للأطفال والبالغين، والعيادات الخارجية التخصصية المجانية، وتوفير الأدوية والتحاليل والصور الشعاعية مجاناً، وتعزيز خدمات العمليات الجراحية بمختلف تخصصاتها، وأقسام الإسعاف والاستشفاء، وتأمين سيارات الإسعاف، إلى جانب ترميم وتأهيل المنشآت الصحية المتضررة. وفي مجال الأمن الغذائي، يوصى بتوفير السلال والقسائم الغذائية الشهرية، ودعم الخبز والطحين، وتعزيز الإنتاج الزراعي وتربية المواشي، وتقديم الدعم الغذائي للأطفال والحوامل والمرضعات. كما ينبغي تعزيز خدمات التغذية من خلال الكشف المبكر عن سوء التغذية وتشخيصه وعلاجه، وتوفير فرق صحية جوالة ومراكز متخصصة، وتأمين المكملات الغذائية للأطفال، وتنفيذ برامج التوعية والتثقيف الغذائي، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً.
- **التعليم:** يوصى بإجراء تقييم شامل للمدارس المتضررة وتحديد أولويات ترميم وإعادة تأهيل المدارس العشرين المتضررة جزئياً، والعمل على بناء مدارس جديدة أو إضافة صفوف دراسية للمدارس القائمة لتخفيف الاكتظاظ الصفي وتحسين القدرة الاستيعابية، مع دراسة أسباب تفاوت الالتحاق بين الذكور والإناث واتخاذ إجراءات لضمان تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم. كما ينبغي توفير القرطاسية والحقائب والكتب والمناهج المدرسية، وإنشاء مساحات صديقة للأطفال وصالات للأنشطة وتوفير الألعاب والوسائل التعليمية الحديثة، إلى جانب تدريب المعلمين ورفع كفاءاتهم، ودعم برامج التعليم التعويضي للأطفال المتسربين، وتوفير النقل المدرسي لتسهيل الوصول إلى المدارس وتعزيز استمرارية التعليم.
- **الزراعة والثروة الحيوانية:** يوصى بدعم المزارعين من خلال توفير البذور والأسمدة والمبيدات والوقود بأسعار مدعومة، وتقديم المساعدات المالية والتمويل الزراعي، وتأهيل الأراضي الزراعية والبنية التحتية المتضررة. كما ينبغي تحسين الوصول إلى المياه من خلال ترميم شبكات الري وتأهيل قنواتها وتطوير أنظمة الري الحديثة،

وتوفير المعدات والآليات الزراعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال نشر الممارسات الزراعية الملائمة، ومكافحة الآفات والأمراض، وتحسين خصوبة التربة ومعالجة الملوحة. ويوصى أيضاً بتعزيز خدمات الإرشاد والتدريب والدعم الفني للمزارعين، وتحسين فرص تسويق المنتجات من خلال تطوير سلاسل القيمة، وتسهيل النقل والوصول إلى الأسواق، ودعم آليات التخزين والتسويق بما يحقق عوائد مناسبة للمزارعين ويعزز استدامة الإنتاج الزراعي وتنوع المحاصيل.

- **المأوى:** يوصى بإعطاء الأولوية لإزالة الأنقاض وفتح الطرقات في الأحياء المتضررة، وتقديم مساعدات نقدية أو عينية للأسر لتوفير الفرش والأثاث والاحتياجات المنزلية الأساسية، إلى جانب تقديم دعم الإيجار أو المساعدات النقدية لتغطية تكاليفه، خاصة للأسر الأكثر ضعفاً. كما ينبغي تنفيذ برامج واسعة لإعادة تأهيل المنازل المتضررة جزئياً، تشمل إصلاح الجدران والأسقف والتشققات، وتنفيذ الأسقف البيتونية، وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، وتركيب أو استبدال النوافذ والأبواب والأرضيات، مع تقديم منح ترميم للأسر غير القادرة على تحمل التكاليف. ويوصى أيضاً بإعداد خطط تدريجية لإعادة بناء المنازل المدمرة كلياً، وفقاً للأولويات ومعايير السلامة الإنشائية، وإجراء تقييمات فنية لتحديد مدى صلاحية المباني للسكن، مع تعزيز التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير حلول سكنية آمنة ومستدامة والحد من آثار ارتفاع الإيجارات وأزمة المأوى.
- **خطة التعافي ومصفوفة الأولويات:**

أولوية	التوصية	الإجراء العملي المقترح
عاجلة	حماية السكان وضمان الخدمات الأساسية	التحقق من مخاطر مخلفات الحرب، ومعالجة أعطال المياه والصرف والنظافة، وتحديد المرافق الحرجة التي تحتاج إلى تدخل سريع.
عاجلة	تحسين الوصول إلى الصحة والتغذية	تحديد فجوات الأدوية والفحوص والإسعاف وخدمات التغذية، دعم علاج السرطان، بالتنسيق مع الجهات الصحية المختصة.
قصيرة الأجل	استعادة السكن والخدمات العامة	إجراء مسح هندسي للمساكن، وتحديد المدارس والمرافق العامة المتضررة، وتقدير تكاليف إعادة التأهيل.
قصيرة الأجل	دعم التعليم	التحقق من أعداد المدارس والطلاب والطاقة الاستيعابية، ثم ترتيب أعمال الترميم والتوسعة وفق حجم العجز.
متوسطة الأجل	تعزيز سبل العيش	تطوير برامج التدريب المهني، ودعم الأنشطة التجارية والزراعية، وربط فرص العمل بمهارات السكان واحتياجات السوق.
متوسطة الأجل	دعم العودة المستدامة والتماسك المجتمعي	معالجة العوائق المرتبطة بالسكن والخدمات والوثائق وسبل العيش، وإشراك مختلف الفئات في تحديد الأولويات.

3.17. المراجع :

- التقييم متعدد القطاعات – آذار/مارس 2026
- أحدث دراسة ميدانية رئيسية وجدتها عن دير الزور، أعدتها Médecins du Monde Türkiye، واستندت إلى مسح 200 أسرة في آذار/مارس 2026.
- "تحميل التقرير الأصلي (https://reference-url-PDF – Deir Ezzor MSNA March 2026" citation.invalid/0)
- تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات – كانون الأول/ديسمبر 2025 "تحميل التقرير الأصلي PDF – MSNA Deir-ez-Zor December 2025" (https://reference-url-citation.invalid/2)
- EUAA – الوضع الأمني في دير الزور 2026، هذا من أهم المراجع الحالية لأنه يغطي التغيرات الأمنية والإدارية حتى 2026، بما فيها انتقال السيطرة في كانون الثاني/يناير 2026.
- UN-Habitat – ملف مدينة دير الزور " UN-Habitat – Deir-ez-Zour City Profile PDF" (https://reference-url-citation.invalid/5)
- الكتيب الاستثماري الرسمي لمحافظة دير الزور – 2026 يتضمن فرصًا استثمارية في الزراعة والصناعة والنفط والطاقة والتجارة والسياحة. "بوابة الكتيبات الرسمية لمحافظة دير الزور – إصدار 2026" (https://reference-url-citation.invalid/7)
- UNDP – البنية التحتية في شرق سورية، يتضمن معلومات مهمة عن الجسور والكهرباء والمياه في دير الزور. UNDP – Northeast Syria Flash Update PDF" (https://reference-url-citation.invalid/9)"
- WHO – الوضع الصحي " WHO – HeRAMS Northeast Syria Baseline Report" (https://reference-url-citation.invalid/11)
- UNICEF – التقرير السنوي 2025 "UNICEF Syria Annual Report 2025" (https://reference-url-citation.invalid/13)
- اليونسكو – ماري ودورا أوروبوس. "UNESCO – Mari & Europos-Dura Sites of Euphrates Valley" (https://reference-url-citation.invalid/15)
- مشاريع الطرق والجسور 2026، وزارة النقل/سانا – خطة تأهيل طرق وجسور دير الزور 2026 " (https://reference-url-citation.invalid/17)

نهاية الدراسة